

وزن (فعل)

أصلٌ أو فرعٌ

المقدمة :

الحمد لله المترد بتصريف الأمور ، والصلة والسلام على

الأستاذ

الدكتور

عبد الله ورسوله الشكور أما بعد :

عبد الرحمن

ابن محمد

العمار *

فهذا بحث فيما جاء على وزن « فعل » من الأسماء ، وهل

يكون بناءً مستقلاً أو متفرعاً على وزن « فعل » أو « فعل » ؟

وقد اختلفت أقوال أهل التصريف فيه فمن أثبته أثبته بما

ثبت لديه ، ومن نفاه بعده حفظه له ، أو بعده وصوله إليه .

والأوزان التي يرى بعضهم أنها من أوزان الرباعي المجرد -

من غير الأوزان المتفق عليها - أكثر من وزن ، ولكن ما استدركه

الأخفش هو أقربها للقبول - فيما أرى - لذا قصرت الحديث عليه

في هذه السطور وسميت البحث : (وزن « فعل » أصلٌ أو فرعٌ) .

وقد يسأل سائل فيقول : ألم يبحث الموضوع من قبل ؟

وللجواب عن هذا السؤال أقول : لم أقف على بحث مستقل

في هذا الموضوع - حسب اطلاقي - ومن تعرض له من كتب في

* ماجستير

تخصص النحو
والصرف .

- دكتوراه في
التخصص
نفسه .

- له العديد من
الابحاث المنشورة
وغير المنشورة .

- يعمل الان
أستاذًا في قسم
النحو والصرف
وقتها اللغة -

كلية اللغة
العربية جامعة
الإمام محمد بن
سعود
الإسلامية
باليمن

التصريف أشار إليه إشارة عابرة أو كتب عنه كتابة مختصرة .
وهناك بحثان قد يخيل من يقرأ عنوانيهما أنهما تعرضا لهذا الموضوع أحدهما عنوانه : بناء الرباعي ومعانيه في العربية للأستاذ إبراهيم السامرائي نشره في مجلة المورد بيغداد ، المجلد الأول ، العددان : ٣، ٤ ، عام ١٢٩٢ هـ / ١٩٧٢ م دار الحرية ، وجاء البحث في الصفحتين (١٠٤ - ١١٤) وقد ناقش الباحث في بحثه هذا ابن فارس فيما أورده من الرباعي في المقاييس ، وبين أن ابن فارس يحمله على النحت ، وأن الباحث يميل إلى الافتعال والاصطناع ، كما قال الأزهري في مقدمة التهذيب بما أورده ابن دريد في الجزء الثالث من الجمهرة .

وثانيهما : عنوانه : تطور البنية في الكلمات العربية للدكتور إبراهيم أنيس وهو منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء الحادي عشر في الصفحتين (١٦٥ - ١٧٢) عام ١٩٥٩ م وانتهى الباحث في بحثه هذا إلى أنه ينبغي الإقرار بأن الرباعي ينبغي أن يكون أصلاً أكثر من الثلاثي أو مساوياً له ، وأن موازنة صور الكلمات في العصور التاريخية المختلفة قد برهن لنا على أن الميل العام في تطور كل اللغات نحو اختزال البنية في الكلمات .

وهذا بحثان لم يتعرضا لموضوع الدراسة لا من قريب ولا من بعيد .
وفي الختام أرجو من الله الكريم أن يكون ما قلته وذكرته مفيداً لكاتبه وقارئه
والله من وراء القصد .

يُقسم علماء التصريف الاسم من حيث التجدد والزيادة قسمين: مجرد ومزيد .
فالمفرد هو الذي اتصفت جميع حروفه بالأصلية فلا يسقط منها شيء عند تصريف الكلمة إلا لعنة تصريفية .

والمرزيد هو الذي انضم إلى حروفه الأصلية حرف أو أكثر من حروف الزيادة .
والمجرد من الأسماء إما على ثلاثة أحرف . وإما على أربعة . وإما على خمسة
ولا يتجاوزها، وأوزان الاسم الرباعي المجرد خمسة متفق عليها، وسادس وقع فيه الخلاف .
وهو موضوع البحث، وهناك أوزان أخرى ذكرها بعض العلماء، وحكم عليها بالندرة والشذوذ .

أما الأوزان المتفق عليها فهي ^(١) :

فُعَلْ بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو : هُدْهُد اسماً وجُرْ شُعْ
صفة، وهو العظيم من الجمال .

و فَعَلْ بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو : جَعْفَر اسماً و سَلَّهَب صفة،
وهو الطويل .

و فَعَلْ بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو : دِعْبَل اسماً و خَرْمِل صفة
وهي المرأة الحمقاء .

و فَعَلْ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو : دِرْهَم اسماً و هَبْلَع
صفة للأكول .

و فَعَلْ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى نحو : دِمَشْق اسماً و سِبَطَر
صفة ، وهو الطويل .

والوزن السادس الذي وقع فيه الخلاف هو « فُعَلْ » بضم الفاء وسكون العين
وفتح اللام الأولى ، وهذا الوزن استدركه الأخفش الأوسط ^(٢) (ت ٢١٥ هـ) من

(١) ينظر : الكتاب ٣٣٥/٢ بولاق . والمقتضب ١/٦٦ و ٦٧ . والأصول ٣/١٨١-١٨٢ . والمنصف ١/٢٥-٢٧ . والوجيز في علم التصريف للأثري ، ص ٢٨ . والمتم ١/٦٦ .

(٢) ينظر : المنصف ١/٢٧ . والتكملة ، ص ٢٢٩ . وكتاب المفتاح في الصرف للجرجاني ، ص ٢٢ .
شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢٠٢٢ . وشرح الشافية للرضي ١/٤٧ و ٤٨ . وأوضاع
المسالك ٤/٣٦١ . وتوضيح المقاصد للمرادي ٦/٢٢٧ . والهمم ٢/٢٥٨ .

البصريين، ووافقه الكوفيون ، وبعض البصريين كما سيأتي تفصيله .
أما أغلب البصريين^(١) فذهبوا إلى أن هذا الوزن فاقد للأصالة ومترعرع على أحد الأوزان المتفق عليها وهو « فعل » بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين ، أو متترعرع على وزن « فعالٌ » .

فسيبويه^(٢) (ت ١٨٨ هـ) ذكر الأوزان الخمسة المتفق عليها، وأشار إلى الوزن السادس في باب آخر لا على أنه من أوزان الرباعي المجرد وإنما لبيان حصول الزيادة من غير موضع حروف الزوائد فقال :

«إذا زدتَ من موضع اللام فإن الحرف يكون على فعل .. ويكون على فعل ..
ويكون على فعل فيهما - يعني الاسم والصفة فالاسم نحو :

عُندَ^(٣) وسُرَدَ^(٤) وعُنْبَ^(٥) والصفة فُعَدَ^(٦) ودُخَلَ^(٧) ».^(٨)

فالزيادة هنا حدثت بالتضعيف، والكلمات المذكورة ثلاثة الأصل قال المازني

(ت ٢٤٩ هـ) :

«فاما المطرد الذي لا ينكسر، كأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً

لإلهاق مثل : سُوَدَ^(٩) وعُنْدَ^(١٠) .

(١) ينظر المنصف ٢٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٣٥/٢ بولاق .

(٣) العُندَ : البدُ أو السبيل .

(٤) السُّرَدَ : واد بتهمة .

(٥) العُنْبَ : كثرة الماء .

(٦) الفُعَدَ : الجبان .

(٧) الدُّخَلُ : طائر أغرب ، ودُخَلُ الرجل : نيته ومذهبه .

(٨) الكتاب ٢/٣٢٩ .

(٩) السُّوَدَ : السيادة .

(١٠) المنصف ٤١/١ .

وقال ابن حني (ت ٢٩٢هـ) شارحاً ذلك : « إنما أرادوا أن يبلغوا بالثلاثة الأربعـة، والأربعة كلها أصول ، فلما لم يكن بدُّ من الزيادة كرروا الأصل .. فكان تكرير الأصل إذا أريد الإلحاق بالأصل أشبه »^(١).

والأمثلة التي ذكرها سيبويه ملحقة بوزن « فعلٌ » بضم الفاء وفتح اللام الأولى وسكون العين .

وهو مجرد رباعي متفرع عن وزن « فعلٌ » بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين عنده ، وليس بناء مستقلأً .

أو متفرع عن وزن « فعالٌ » بعد حذف ألفها وتسكين عينها وفتح لامها الأولى فـ « جُحَدَّب » فرع « جُحَادِب ». .

وهذا مستوحى من قول سيبويه : « فليس في الكلام من بنات الأربعـة على مثال « فعلٌ » ولا « فعلٌ » ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ، ولا « فعلٌ » إلا أن يكون محدوداً من مثال « فعالٌ ». »^(٢) .

ومن النحويين الذين وافقوا سيبويه في عدم الاعتداد بأصالة « فعلٌ » المبرد^(٣) (ت ٢٨٥هـ)، وابن السراج^(٤) (ت ٣١٦هـ)، والسيرافي^(٥) (ت ٣٦٨هـ)، والفارسي^(٦) (ت ٣٧٧هـ)

(١) المنصف ٤٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٢ ، وينظر المقتضب ٦٧/١ . والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/٧٨٤ . وشرح الشافية للرضي ١/٤٨ .

(٣) المقتضب ٦٦/١ .

(٤) الأصول ٨١/٣ .

(٥) شرح الكتاب ٢٠/٦ .

(٦) التكميلة ص ٢٢٩ و ٢٤٠ . والمسائل البصرية ١/٢٠٢ .

، وابن جني^(١) ، وابن عصفور^(٢) (ت ٦٦٩هـ) . وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في التسهيل^(٣) . والمرادي^(٤) (ت ٧٤٩هـ) ، وابن هشام^(٥) (ت ٧٦١هـ) ، والسلسيلي^(٦) (ت ٧٧٠هـ) وغيرهم.

واحتاج المنكرون لما استدركه الأخفش بأمور منها :

- ١ - عدم السماع عن العرب ، إذ لم يسمع ألفاظ جاءت بفتح اللام الأولى فقط .
- ٢ - أن الأمثلة التي احتاج بها المثبتون تخرج على أنها متفرعة على بناء « فعل » بالضم ، وهو بناء متفق عليه ، بخلاف « فعل » بفتح اللام الأولى كما قد يتفرع بناء « فعل » على « فعال »^(٧) .
- ٣ - أن سبب تحريك اللام الأولى بالفتح طلب الخفة ، فالفتح أخف من الضم^(٨) .
- ٤ - أن الضم أفصح من الفتح^(٩) ، وكل مثال ورد مفتوح اللام ورد - أيضاً - مضمومها ولا ينعكس^(١٠) نحو : طُحْلَبٌ وطُحْلَبٌ^(١١) وبرْقُّ وبرْقَ^(١٢) وجُحْدُبٌ^(١٣) وجُحْدُبٌ^(١٤) وبرْثُعٌ وبرْثَعٌ^(١٤) .

(١) المنصف ٢٧/١ . والخصائص ٦٧/١ .

(٢) الممتع ٦٦/١ .

(٣) ص ٢٩١ .

(٤) توضيح المقاصد ٦/٢٢٧ .

(٥) أوضح المسالك ٤/٣٦١ .

(٦) شفاء العليل ٣/١٠٦٦ .

(٧) ينظر الكتاب ٢٢٥/٢ . وشرح الشافية ٤٨/١ . والممتع ٦٧/١ .

(٨) ينظر الخصائص ٦٧/١ . والمقاصد الشافية ١١٨/٥ . وشفاء العليل ٣/١٠٦٦ .

(٩) ينظر كتاب الاستدراك على سيبويه ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(١٠) ينظر أدب الكاتب ، ص ٤٥١ . والمنصف ٢٧/١ . والممتع ٦٧/١ .

(١١) الطحلب : خضرة تعلو الماء المزمن .

(١٢) البرقع للنساء والدواب .

(١٣) الجحدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال والحشرات وغيرها .

(١٤) برثع اسم ينظر اللسان (برع) والقاموس المحيط (برع) .

٥ - ورود أمثلة بالضم فقط نحو : بِرْتَنْ «وَهُوَ الْمَلْبُ» وَعَرْقَطْ «وَهُوَ شَجَرٌ مِنْ الْعَصَاء»، مما يؤيد كونه أصلًا لما جاء بالفتح^(١).

٦ - أن الإلحاد كما يكون بالأصول يكون بالزائد، وكذا يلحق بالفرع بالتحريف^(٢).

٧ - أن كلمة «جُؤَذَر» التي ضُبطت بضم الجيم وفتح الدال وسكون الهمزة كلمة أعمجمية فلا يحتاج بها وبأمثالها من الأعجمي^(٣).

أما أبو الحسن والkoviyon فواافقهم جمع من العلماء ومنهم : أبو الحسين الفارسي^(٤) (ت ٤٢١هـ)، والجرجاني^(٥) (ت ٤٧١هـ)، وابن يعيش^(٦) (ت ٦٤٢هـ)، والرضي^(٧) (ت ٦٨٦هـ)، وابن مالك في ألفيته^(٨)، وسعد المغربي^(٩) (كان حيًّا ٦١٤هـ)، وتلميذه ابن إياز^(١٠) (ت ٦٨١هـ)، وأبو حيان^(١١) (ت ٧٤٥هـ)، والشاطبي^(١٢) (ت ٧٩٠هـ)، والسيوطى^(١٣) (ت ٩١١هـ)، وغيرهم .

(١) ينظر أوضح المسالك ٢٦١/٤ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٢٢٨/٥ .

(٣) ينظر المنصف ٢٧/١ . والمتع ٦٧/١ ، والجؤذر : ولد البقرة الوحشية .

(٤) ينظر المقتصد في شرح التكميلة للجرجاني ٣/٧٦٨ (رسالة دكتوراه) .

(٥) المرجع السابق ٧٧٠/٢ .

(٦) شرح المفصل ١٣٦/٦ .

(٧) شرح الشافية ٤٨/١ .

(٨) ص ٧٤ .

(٩) شرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص ١٤-١٥ ، (رسالة ماجستير) .

(١٠) المرجع نفسه ، ص ١٤ - ١٥ .

(١١) الارتشاف ٥٨/١ .

(١٢) المقاصد الشافية ١١٨/٥ .

(١٣) المزهر ٢٨/٢ .

واحتاج الأخفش والkoviyon ومن وافقهم على أصالة « فعل » بأمور هي :

- ١ - السماع عن العرب فقد حكى الفراء والأخفش « طحلب » و « برقع » ، و « جحدب » و « قعدد » و « دخلل » بالفتح وإن كان الضم أشهر^(١) .
 - ٢ - الإلحاق بهذا الوزن ، والإلحاق إنما يكون بأصل موجود ، فدل ذلك على أصالة البناء المفتوح ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره سيبويه وغيره من الأسماء نحو : عند وسردد وغريب والصفات نحو : قعدد ودخلل وعوطة^(٢) وسويد وغيرها^(٣) .
 - ٣ - عدم إدغام الحرفين المتماثلين مع تحقق الشروط في نحو الكلمات السابقة ، وهذا دليل على إلحاقها بالبناء المفتوح^(٤) .
 - ٤ - أن القول بتفریع البناء المفتوح على البناء المضموم أو على « فعال » قول فيه تکلف^(٥) .
 - ٥ - أن القول بأن التحرير بالفتح سببه طلب الخفة قول فيه نظر : « إذ لا ثقل في الضم ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيض الضم بالفتح فيحمل هذا عليه »^(٦) .
 - ٦ - ورود صيغ بالضم فقط، أو بالضم والفتح دون العكس لا يمنع أصالة البناء المفتوح وقد أثبتته ثقة كالفراء والأخفش .
- ويؤيد هذا أن أبا منصور الأزهري (ت ٢٧٠ هـ) قال : « العنصر أصل الحسب ،

(١) ينظر المنصف ٢٧ / ١ . وشرح المفصل ٦ / ١٣٦ . وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢٢٣ .
شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ .

(٢) المُوطَّط : الناقة التي لم تحمل في السنة الأولى أو الثانية من طرق الفحل لها .

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٥ / ٢ . وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٧ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٧ .

(٥) ينظر شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ .

(٦) تظر المقاصد الشافية للشاطبي ٥ / ١١٨ .

جاء عن الفصحاء بضم العين ونصب الصاد . وقد يحيى نحوه من المضموم كثيرٌ نحو : السُّنْبَلُ . ولكنهم اتفقوا على العُنْصَرُ وَالعُنْصَلُ وَالعُنْقَرُ^(١) .

هذا أبرز الحجج التي يحتج بها الفريقان وعند مراجعتها والتأمل فيها يجد المتأمل أنها حجج متكافئة ، فعدم السماع عند سيبويه وموافقيه أو عدم تصحيح المسموع يقابله عند الأخفش وموافقيه ثبوت السماع وتصحيفه .

وتصریح بناء «فُعَلٌ» بفتح اللام على «فُعُلٌ» بضمها أو على «فُعَالٍ» يقابله الوصف بالتكلف ، والاحتياج إلى دليل في كل بناء .

والقول بأن فتح اللام الأولى الغرض منه التخفيف قول مردود : إذ لا ثقل في الضم، ولم يثبت تخفيف الضم بالفتح .

والقول بأن كل مثال ورد مفتوح اللام ورد - أيضاً - بضمها دون العكس قول قيل مثله في المفتوح ، فقد ورد الفتح في «ضُفْدَع» دون الضم . والقول بورود أمثلة بالضم فقط ، يجاب عنه بما أجيبي به عن سابقه .

والقول بأن «جُؤَذْر» أعمجمية فلا يحتج بها ، يقال فيه : إن كانت العرب غيرتها وألحقتها بكلامها فحكمها من حيث اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع كدرهم، وإن كانت لم تلحقها بأبنية كلامها لم تعد منها^(٢) .

والقول بأن الإلحاد يكون بالمزيد وبالفرع بالتحفيظ يجاب عنه بأن هذا غير منكر ، ولكن حصول الإلحاد وتأكده بعدم إدغام المتماثلين مع تحقق شرط الإدغام إنما يكون بأصل موجود: إذ الإلحاد بالفرع أضعف من الإلحاد بالأصل .

(١) التهذيب (عنصر) ٣٢٠ و ٣٢١ . وينظر اللسان (عنصر) .

والعنصل : البصل البري .

والعنقر : أصل القصب وأصل الرجل .

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٥/٢٢٩ .

وبعد ذكر حجج الطرفين يحسن تفصيل الأوزان الملحقة بالوزن المستدرك بعد ذكر الوزن الذي حروفه أصول ليقف القارئ الكريم على مزيد من الأمثلة التي حاولت جمعها بعد النظر في بعض المعاجم كالجمهرة لابن دريد والتكميلة والذيل والصلة للصفاني واللسان لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزآبادي وقد جاءت على النحو الآتي :

الأول : ما كانت حروفه أصولاً نحو : جُحْدَب ، وِرْقَع ، وَطَحْلَب ، وَجَرْشَع ،
وضفدع، وبرشع .

وهذه الكلمات ورد فيها الضم والفتح - كما هو دليل البصريين - إلا أن البعل (ت ٢٤٥ هـ) نص على أن المطرّز (ت ٧٠٩ هـ) حكى «ضفدع» بضم الضاد وفتح الدال وأنه لم ير أحداً نقل ضم الضاد والدال ، وسيأتي نص كلامه قريباً .

الثاني : ما كان ملحاً بـ « فعل » وتحته :

١ - ما جاء على وزن « فُنْعَل » نحو : جُنْدَب وَقَنْبَر وَحُنْظَب^(١) وَعَنْظَب وَعَنْصَر وَعَنْصَل وَعَنْقَر وَعَنْجَد^(٢) وَخَنْفَس وَحَنْدَج^(٣) وَخَنْتَب^(٤) وَغَنْتَل^(٥) وَقَنْدَع^(٦) .

وهذه إن حكم على النون فيها بالزيادة فهي ثلاثة مزيدة بحرف وزنها « فُنْعَل » وإن حكم عليها بالأصللة فهي لالحاق وزنها « فعل » .

(١) الحُنْظَب : ذكر الخنافس .

(٢) العُنْجَد : حب العنبر أو الزبيب .

(٣) الحندج : كثيب الرمال تنظر الجمهرة بباب الجيم والراء في الرباعي .

(٤) الخنتب : نوف الجارية قبل أن تخفض . تنظر التكميلة للصفاني ١١٩/١ .

(٥) الغنْتَل : الرجل الخامل .

(٦) القندع : قليل الغيرة على أهله .

٢ - ما جاء على وزن « فعلٌ » مضعف اللام نحو : قعده ، ودخل ، وعند ، وعنبر ، وعوطط ، وقردد ، وسردد ، وحولل^(١) .

وهذه الكلمات ثلاثة عند سيبويه ضفت لامها للالحاق .
والسودد لغة طيئ فيه الهمز وضم الدال الأولى ، وورد فيه السودد بترك الهمزة
وفتح الدال الأولى وهي لغة شامية^(٢) .

٣ - ما جاء على وزن « فعلٌ » نحو « بهمٌ » عند من يرى أن ألفها للالحاق ، وتأنيثها
بالتاء فيقال : بهمة ، وسيبوبيه يرى أن الألف للتأنيث وأن بهمة ليس بمعرف^(٣) .

٤ - ما جاء على وزن « فعيلٌ » مثل : علّيَّ ، اسم واد وجاء فيه كسر العين ، والضم
أعلى^(٤) ، وأعِيَّب ، موضع باليمين ، وقيل إنه « فعيلٌ » و« أفعَلٌ » وصوب الصاغاني
أفعَل^(٥) .

٥ - ما جاء على وزن « تفعُلٌ » بزيادة التاء نحو : تُرتب^(٦) اسمًا بمعنى أبد ، وصفة
معنى ثابت . وتُدرأ^(٧) من الدرء وهو المنع . وترخم^(٨) ، وقد تضم الخاء مع ضم
الباء وفتحها ، يقال : أي ترخم هو والمعنى أي الناس هو . وتُتَفَل^(٩) ، وتبرع^(١٠)

(١) الحُولَل : مصدر أو جمع حائل .

(٢) تنظر الجمهرة باب ما جاء من الرباعي .

(٣) الكتاب ٩/٢ و ١٨٩ و ٢٣٠ و ٣٢١ . وينظر اللسان : « بهم » .

(٤) تنظر الجمهرة باب ما جاء على فعيل مما يلحق بالرباعي .

(٥) التكملة ١/٢٢٤ « عيب » .

(٦) ينظر الكتاب ٢/٢ و ٢١٣ و ٢٤٨ و ٢٥١ و ٢٦٥ .

(٧) الكتاب ٢/٢ و ٣٢٧ .

(٨) ينظر اللسان رخ .

(٩) ينظر الكتاب ٢/٣٢٧ .

(١٠) تنظر الجمهرة باب العين والباء في مما يلحق بالرباعي .

اسم موضع وتحلبة^(١) يقال : عنق تحلبة وهي التي تحلب قبل أن يضر بها الفحل، وفيها خمس لغات .

وتقول وتُتبع^(٢) بالإتمام فيما تفرقأ بين الاسم والفعل : إذ يكونان في الفعل مulin بقلب الواو والياء ألفاً فيقال : تقال وتُتابع .

٦ - ما جاء على فعل من غير العربي نحو : «جُؤذر» وهذا حكم عليه بالعجمية ، نص على ذلك ابن جني وابن عصفور .

ونحو : «الكَبِيرَة» قال أبو حنيفة (ت ٢٩٠هـ) : (فتح الباء العربية معروفة)^(٣) .

وقال الجوهرى (ت ٢٩٣هـ) : (بضم الباء وقد تفتح ، وأظنه معرباً)^(٤) .

ونحو : «الكَشْمَخَة» وهي بقلة تكون في رمالبني سعد تؤكل طيبة .

قال الأزهري : (أحسبها نبطية ، وما أراها عربية)^(٥) .

وما كان أعجمياً فلا حجة فيه : إلا إن كانت العرب قد غيرته وألحقته بكلامها .

هذا وقد تبانت مواقف النحويين بعد الأخفش مما استدركه .

فالعكبي (ت ٤١٦هـ) يقول : (وفعل - بفتح اللام الأولى - ليس في الكلام ،

أما عند سيبويه فنقطع بعده ، وأما عند الأخفش فيثبته في المفاظ قليلة ، لا يثبت

به أصل مطرد)^(٦) .

(١) ينظر الكتاب ٢/٢٢٧ . والتكميلة للصفاني ١/١٠٧ «حلب» .

(٢) ينظر الكتاب ٢/٣٦٥ .

(٣) لم أقف عليه في كتاب النبات المطبوع بعنایة برنها زد لفين ، والنص في اللسان «كزير» .

(٤) الصحاح : «كزير» ، وينظر اللسان «كزير» .

(٥) التهذيب «كشميخ» ، وينظر اللسان «كشميخ» .

(٦) المصباح في شرح الإيضاح ص ٤٦٠ . وتنظر ص ٤٧٤ و ٤٦٩ (رسالة دكتوراه) .

وقال - أيضاً - : (وقد قيل : حُنْفَسٌ ، بغير علامة ، والنون زائدة ، إذ لو كانت أصلًا للزم أن يكون البناء على « فعلٍ »^(١) .

قال ابن دريد (ت ٤٢١هـ) عن « حُنْفَسٌ » إنها لغة يمانية^(٢) .

فالعكوري إذن يوافق سيبويه ، ويرى أن ما أثبته الأخفش لا ينهض لإثبات أصل متابع لا يختلف : لقلة الألفاظ التي أثبتها .

وابن عصفور أنكر ما استدركه الأخفش وذكر بعض حجج البصريين في رده : إلا أنه زاد وزناً سادساً وهو « فَعِلٌ » بفتح الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى وقال: لم يأت منه إلا طحربة^(٣) .

والسؤال الذي يرد على ابن عصفور هو : أيهما أولى بالزيادة ما استدركه الأخفش أو ما ذكره هو؟!

ثم إن المثال الذي ذكره جاء في ضبطه ما يأتي : قال ابن منظور : (ما على فلان طحربة بضم الطاء والراء ، يعني من اللباس ، وقال أبو الجراح : طحربة بفتح الطاء وكسر الراء ، وطحربة وأي : قطعة من خرقة ... وما في السماء طحربة أي : قطعة من السحاب)^(٤) .

فيلاحظ أنه جاء بضم الطاء والراء وبفتحهما وكسرهما وبفتح الطاء وكسر الراء . فلماذا لا يكون فرعاً على « فعلٍ » بفتح الفاء واللام الأولى أو على « فعلٍ » بكسر الفاء واللام الأولى؟!

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) الجمهرة ١٢٣٣/٣ .

(٣) ينظر الممنع ٦٧/١ .

(٤) اللسان (طحرب) ، وينظر كتاب الاستدراك على سيبويه ، ص ١٥٥ ، والقاموس (طحرب) .

وإذا كان ما استدركه الأخفش جاء فيه ضم اللام الأولى؛ فإن ما ذكره ابن عصفور جاء فيه ضم الفاء واللام الأولى ، وفتح اللام الأولى ، وكسر الفاء ، بل إن ابن جني ذكر أنه بناء مرفوض فقال : (نحو امتناعهم أن يأتوا بمثال فعلٍ وفعلٍ وفعلٍ - في غير قول أبي الحسن -)^(١) .

وأبو منصور الأزهري يقول : (ولا يجيء في كلامهم المنبسط على بناء « فعلٍ » إلا ما كان ثانية نوناً أو همزة نحو: الجنَّدُ^(٢) والجُنْدُرُ وجاء السُّوَدُ^(٣) كذلك كراهية أن يقولوا: سُودُّ فلتلتقي الضممات مع الواو ففتاحوا، ولغة طيئ السُّوَدُ^(٤) مضموم) .

أقول : ما قاله الأزهري ليس على إطلاقه، فقد جاءت كلمات بالضم والفتح وليس ثانية نوناً ولا همزة ولم تلتقي فيها الضممات والواو ، ومن ذلك جُنْدُب وجُنْدُب وبُرْقُع وبُرْقُع وطُحْلَب وطُحْلَب وجُرْشَع^(٥) وقُعْدَد وقُعْدَد، ودُخْلَل ودُخْلَل .

وإذا كان السُّوَدُ^(٦) بالضم لغة طيئ فالسُّوَدُ^(٧) بالفتح لغة شامية ، وإذا ثبت أنه لغة فهو دليل على صحة ما استدركه الأخفش ، كيف وقد جاءت ألفاظ بالفتح مع عدم ثقل الضم فيها؟!

وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أورد أوزان الاسم الرباعي المجرد المشهورة ثم قال :

« وزاد الأخفش نحو: جُنْدُب»^(٨) .

(١) الخصائص ٦٧/١ .

(٢) الجنَّدُ : الجراد .

(٣) السُّوَدُ : السيادة .

(٤) التهذيب (عنصر) ٣٢١/٣ وينظر اللسان (عنصر) .

(٥) الجرشَع : العظيم من الجمال .

(٦) الشافية ، ص ١٤ .

وشرح الرضي^(١) قوله . وانتصر للأخفش ورأى أن الأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته .

إلا أن ابن الحاجب عاد وشكك في ثبوت «جُحَّدَب» بالفتح حيث قال : (ونون «جُحَّدَب» إذا لم يثبت «جُحَّدَب») ^(٢) .

قال الرضي شارحاً قوله : (يعني إذا ثبت «جُحَّدَب» - بفتح الدال - فلا يخرج «خُنْدَب» بأصالة عن الأصول ، والأولى أن جندباً «فُنْعَل» ثبت جُحَّدَب أو لا : للاشتقاق : لأن الجراد يكون سبب الجَّدَب ، ولهذا سمي جرادةً لجرده وجه الأرض من النبات) ^(٣) .

وما اختاره الرضي هو الذي أشار إليه سيبويه بقوله : (وأما النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على «فُنْعَل» في الأسماء وذلك «قُبَّر» ^(٤) و«عُنْظَب» ^(٥) و«عُنْصَل» ولا نعلم صفة) ^(٦) .

وقوله عن النون : (إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزداد إلا بثبوت) ^(٧) . وأشار إليه الفارسي بقوله : (وكذلك قُبَّر وجُنْدَب : لأنه ليس في الأصول مثل جُعَّفَر) ^(٨) .

(١) الشافية ١/٤٨ .

(٢) الشافية ، ص ٧٤ .

(٣) شرح الشافية ٢/٣٦٢ .

(٤) القبر : طائر .

(٥) العنطب : الجراد الذكر .

(٦) الكتاب ٢/٢٢٦ .

(٧) الكتاب ٢/٢٥١ .

(٨) التكملة ص ٢٤٠ .

المترجمة

السنة الثامنة
العدد الثاني والثلاثون

ذو الحجة ١٤٢٦ هـ
يناير ٢٠٠٦ م

وابن مالك يقول في التسهيل : (وتفريع « فعلٌ » على « فعلٌ » أظهر من أصالة) ^(١).
ويقول في شرح الكافية الشافية : (و« فعلٌ » كطحّلب ، وهذا المثال صحيح من
جهة النقل برواية الأخفش وأهل الكوفة ، لكنه لم يثبت في شيء مما نقلوه ففتح إلا
والضم فيه مسموع) ^(٢).

في حين يقول في الألفية ^(٣) :

لَاسْمُ مُجَرَّدِ رِبَاعِ فَعْلٍ وَفَعْلِلُ وَفَعْلَلُ وَفَعْلَلُ
.....
وَمَعَ فَعَلٌ فَعْلٌ
.....

فأثبتت الوزن الذي استدركه الأخفش .

وقد أبان الشاطبي أن لابن مالك في المسألة رأيين فقال : (إلا أن النحوين
فيه على فريقين ، فمنهم من أخذ به وصح الاستدرارك ، والناظم منهم ، وهو رأيه
في الفوائد ^(٤) أيضاً) ^(٥) .

ثم أشار إلى عدم إثبات البصريين لما استدركه الأخفش وعقب على ذلك
بقوله : (وهو الذي رجح في التسهيل) ^(٦) .

وليس هذا مما يعاب به ابن مالك ، فالعالم قد يقول بالرأيين إذا ظهر له ما
يُسْوِغُ ذلك ، مفصحاً عن السبب تارة ، ومفضله تارة أخرى .

(١) ص ٢٩١ .

(٢) ٢٠٢٣/٤ .

(٣) ص ٧٤ .

(٤) قال السيوطي في البغية ١٣٢/١ : لابن مالك مجموع يسمى الفوائد في النحو وهو الذي
لخص منه التسهيل.

(٥) المقاصد الشافية ١١٨/٥ .

(٦) المرجع نفسه .

وانتصر له الجرجاني فقال: (وقول أبي الحسن قوي في إثبات هذا المثال، ويجوز أن يكون صاحب الكتاب - يعني سيبويه - تركه: لأنَّه ليس بالاعرف في الاستعمال) ^(١).

وقال : (إِنَّمَا يُحَذِّرُ مِنْ مُثَلِّ «جُحَدَّب» لِمَا يَعْلَمُ أَنَّ مُثَلَّ «عَنْدَ» مُلْحِقًا بِهِ) ^(٢).

وابن القطاع (ت ٥١٥هـ) قال : (وَأَمَّا الرباعي السالم فَيَأْتِي عَلَى ... وَعَلَى «فُعْلَلٍ» نَحْوَ جُحَدَّبٍ وَبُرْقَعٍ وَقُعْدَدٍ) ^(٣).

قال ابن يعيش : (وأرى القول ما قاله أبو الحسن : لأنَّ الفراء قد حكى : برقع وبرقع وطحلب وطحلب وقعد وقعد ودخل ودخل وهذا وإن كان المشهور فيه الضم إلا أنَّ الفتح قد جاء عن الثقة ولا سبيل إلى رده...) ^(٤).

وأما ابن معطٍ (ت ٦٧٢هـ) فقال : (والأظهر ما ذهب إليه الأخفش ، أمَّا أولاً : فلأنَّ الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه إظهار التضييف في نحو ، سؤدد وعند لإرادة الإلحاق بـ «جُحَدَّب» ولو لم يكن له هذا البناء لقليل : سُودَ وَعَنْدَ ، فلو كان معدوماً لوجد ما هو ملحق به، ولذلك ألف «بِهَمَاء» ملحقة بهذا البناء ؛ إذ قد امتنع أن تكون للتأنيث لدخول التاء عليها).

وأما ثانياً : فلأنَّ قولهم : الأجدود فيما رواه الضم فليس محل النزاع ، بل في إثبات هذا البناء وعدمه ، وفيه نسلم وجودها) ^(٥).

ومحمد بن أبي الفتح البكري (ت ٧٠٩هـ) قال : (السادس : المختلف فيه

(١) المقتضى في شرح التكميلة ٢/٧٧٠ (رسالة دكتوراه).

(٢) المرجع السابق.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٩٣.

(٤) شرح المفصل ٦/١٣٦.

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/١١٦٩.

«فُعل» بضم أوله وفتح ثالثه ولم يذكره سيبويه ، لكن حكايا الأخفش والковفيون فوجب كونه أصلاً : لأن زيادة الثقة مقبولة ، وأنه قد كثر من كلامهم كقولهم : طحْلَبْ وجُحْدَبْ وجُرْشَ وجُنْدَبْ ، وأنه قد سمع «فُعل» بفتح ثالثه ، ولم يسمع ضمه ، حكى المطرز^(١) : ضُفْدَع^(٢) بضم الضاد وفتح الدال ، ولم أرأ أحداً نقل ضمها ، فهذا من أحسن ما يستدل به على كونه أصلاً وليس مخففاً من المضموم^(٣) .

وأمام الشاطبي فقال : (والفتح منقول فلا بد من قبوله ومن قال إنه مفتوح من المضموم فدعوى لا دليل عليها ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضم بالفتح فيحمل هذا عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك التقل)^(٤) .

وعمل الشاطبي عدم إثبات سيبويه له بعدم حفظه له ، أو عدم تحقق نقله عنده ، ثم صرخ باختياره قائلاً : (والظاهر إثباته كما ذهب إليه هنا)^(٥) يعني كما ذهب ابن مالك إلى إثباته في الألفية .

كما أثبت السيوطي ما زاده الأخفش موافقاً له وللكوفيين معللاً بذلك بوجود : سُودَّ وعَوْطَطَ وعُنْدَ^(٦) . وكذلك فعل ياسين العليمي في حاشيته^(٧) ، أما الأستاذ

(١) وهو أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب لغوي حافظ (ت ٤٥٣هـ) من كتبه المطبوعة فائت الفصيح ، تنظر بغية الوعاة ١٦٤/١ .

(٢) الضفدع : دابة نهرية ، جاء في القاموس : الضفدع كزيرج وجعفر وجندب ودرهم وهذا أقل . وفي اللسان : (ضفع) قال الخليل : ليس في الكلام فعل إلا أربعة أحرف : درهم وهجر و وهيلع وقلعم .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٢/٩٢٢ .

(٤) المقاصد الشافية ٥/١١٨ .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) ينظر المزهر ٢/٢٨ .

(٧) حاشية ياسين على التصريح ٢/٣٥٦ .

عباس حسن فاقره . وجعله وزناً سادساً ولم يشر إلى الخلاف^(١).

هذه نماذج من مواقف بعض العلماء . مما استدركه الأخفش اتصف بالرفض ويمثله العكبي وابن عصفور ، وشبه الرفض ويمثله أبو منصور الأزهري، والتشكيك ويمثله ابن الحاجب، والقبول والرفض ويمثلهما ابن مالك، والتأييد والمناصرة ويمثلهما الجرجاني وابن يعيش وابن معطٍ والبعلي والشاطبي والسيوطى وياسين العليمي وعباس حسن .

أما الباحث فيرى أن ترجيح أحد القولين على الآخر فيه شيء من الصعوبة: لأن الأدلة - كما سبق متكافئة - وإذا نظر في أحد أدلة البصريين القائل بأن ما جاء بفتح اللام الأولى جاء بضمها ولا ينعكس، وجد أنه كلام لا يمكن إغفاله فعند استعراضي لبعض المعاجم وجدت أن ضم الفاء واللام الأولى هو الكثير وأن بعض الكلمات قد تفتح لامها الأولى، في حين لم أتعذر على كلمة جاءت بفتح اللام الأولى فقط ولم يرد فيها الضم سوى ما حكاه المطرز في كلمة «ضفدع» وقد نص صاحب القاموس على أنها بكسر الضاد والدال كزبرج أو بفتحهما كجعفر أو بكسر الضاد وفتح الدال كدرهم أو بضم الضاد وفتح الدال كجندب، واقتصر ابن منظور على كسر الضاد والدال وفتحهما، وذكر أنهما لفتان فصيحتان، أما كسر الضاد وفتح الدال كدرهم فقد ذكر أن الخليل قال عنه ليس في الكلام فعل إلا أربعة أحرف ، وليس الضفدع منها .

وإذا نظر - أيضاً - في أحد أدلة الكوفيين وهو نقل الثقة حيث نقل الأخفش والفراء ثبوت ذلك ، والناقل حجة على من لم ينقل ، والمثبت مقدم على النافي ، وجد أن إنكار ثبوت ذلك قول فيه نظر .

ومع هذا فإني أميل إلى قول الأخفش والковيين، ولكن أرى أن ما جاء على هذا الوزن وحرفوه أصلية قليل جداً ، وأن الملحق به هو الكثير . والله الموفق للصواب .

(١) النحو الوفي . ٧٥٠ / ٤

المراجع

- ١ - **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي** ؛ تحقيق ودراسة أ. د. أحمد محمد عبدالدaim .- القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٩٩ م .
- ٢ - **أدب الكاتب لابن قتيبة** ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد .- ط٤ .- مصر: مطبعة السعادة ، ١٢٨٢ هـ .
- ٣ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي** ؛ تحقيق د. مصطفى النماص .- ط١ .- القاهرة : مطبعة المدنى ، ١٤٠٨ هـ .
- ٤ - **الاستدراك على سيبويه للزيبيدي** ؛ تحقيق حنا جميل حداد .- ط١ .- دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٧ هـ .
- ٥ - **الأصول لابن السراج** ؛ تحقيق د. عبدالحسين الفتلي .- ط١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ .
- ٦ - **الفية ابن مالك في النحو والصرف** .- دمشق : دار البصائر ، ١٤٠٥ هـ . طبعت عن طبعة دار الكتب المصرية .- ط٢ .- سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٧ - **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام** ؛ عناية محمد محيى الدين عبدالحميد .- ط٥ .- دار الجيل ، ١٣٩٩ هـ .
- ٨ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحوة للسيوطى** ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .- ط١ .- مطبعة عيسى البابي ، ١٢٨٤ هـ .
- ٩ - **التبصرة والتذكرة للصيمري** ؛ تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين .- ط١ .- دمشق : منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٠ - **التسهيل لابن مالك**؛ تحقيق محمد كامل بركات .- مصر: وزارة الثقافة، ١٢٨٧ هـ .

- ١١- التكملة لأبي علي الفارسي : تحقيق د . حسن شاذلي فرهود - ط ١٠ عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض سابقاً ، جامعة الملك سعود حالياً .
- ١٢- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للحسن بن محمد الصّفاني : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ ومراجعة د . محمد مهدي علام، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٩ م .
- ١٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ؛ تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٤٨٤ هـ .
- ١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ؛ تحقيق د . عبد الرحمن سليمان - ط ٢٠ - مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٧ هـ .
- ١٥- الجمهرة في اللغة لابن دريد - القاهرة : مؤسسة الحلبي .
- ١٦- حاشية ياسين على التصريح - بيروت : طبعة دار الفكر .
- ١٧- الخصائص لابن جني ؛ تحقيق محمد علي النجار - ط ٢٠ - بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر .
- ١٨- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ؛ دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان - ط ١٠ - بيروت : دار البشائر ، والمكتبة المكية ، ١٤١٥ هـ .
- ١٩- شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ، المسمى «إيجاز التعريف في علم التصريف» (رسالة ماجستير) ؛ إعداد أحمد دولة محمد الأمين ، جامعة أم القرى ، ١٤١١ هـ .
- ٢٠- شرح ألفية ابن معط للدكتور علي بن محمد الشوملي - ط ١٠ - مكتبة الخريجي ، ١٤٠٥ هـ .

- ٢١- شرح التكملة (الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح للعبري)
(رسالة دكتوراه) : إعداد فوزية العتيبي ، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، ١٤٢٤هـ .
- ٢٢- شرح الشافية للرضي ؛ تحقيق محمد نور الحسن وزميليه -٠ بيروت : دار
الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ .
- ٢٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك ؛ تحقيق عبد المنعم هريدي -٠ ط١ - دار
المأمون للتراث، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ .
- ٢٤- شرح الكتاب للسيرافي ، مصورة عن دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧ نحو .
- ٢٥- شرح المفصل لابن عييش -٠ بيروت : عالم الكتب ؛ القاهرة : مكتبة المتش .
- ٢٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ؛ تحقيق د . الشريف عبدالله علي
الحسيني البركاتي -٠ ط١ - مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦هـ .
- ٢٧- الصلاح للجوهري ؛ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار -٠ ط٢ - بيروت : دار
العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ .
- ٢٨- الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ل محمد ابن أبي الفتح البعلبي ؛ تحقيق د .
مدوح محمد خسارة -٠ ط١ - بولاق : المطبعة الأميرية ، ١٤٢٣هـ .
- ٢٩- الكتاب لسيبوه -٠ ط١ - بولاق : المطبعة الأميرية ، ١٣١٦هـ .
- ٣٠- لسان العرب لابن منظور -٠ بيروت : دار صادر .
- ٣١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لسيوطى ؛ عناء محمد أبو الفضل إبراهيم
وزميليه، دار إحياء الكتب العربية .
- ٣٢- المسائل البصرىات لفارسي ؛ تحقيق د . محمد الشاطر مطبعة المدنى -٠ ط١ ،
١٤٠٥هـ .

- ٢٣- المفتاح في الصرف لعبدالقاهر الجرجاني : تحقيق د. علي توفيق الحمد . ط١٠ - بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ .
- ٢٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، نسخة مصورة عن الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٦٧ .
- ٢٥- المقتصد في شرح التكميلة لعبدالقاهر الجرجاني (رسالة دكتوراه) : إعداد أحمد بن عبدالله الدويش ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤١٢ هـ .
- ٢٦- المقتصد للمبرد : تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة -٠ - بيروت : عالم الكتب .
- ٢٧- الممتع في التصريف لابن عصفور : تحقيق د. فخر الدين قباوة -٠ - ط٤ - بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ١٢٩٩ هـ .
- ٢٨- المنصف لابن جني : تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين -٠ - ط١٠ القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٣ هـ .
- ٢٩- النحو الوافي لعباس حسن -٠ - ط٤ - دار المعارف .
- ٣٠- همع المهاوم في شرح جمع الجواع للسيوطى : تحقيق أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون -٠ - ط١٠ - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ .
- ٤١- الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري : تحقيق د. علي حسين البابا -٠ - ط١٠ - دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢ هـ .